

وقد أسفرت هذه المشاورات عن تفاهات كاملة حول كافة النقاط محل البحث بما في ذلك تشكيل حكومة انتقالية ذات مهام محددة وتحديد موعد الانتخابات، الأمر الذي يتيح الفرصة أمام مصر للدعوة لعقد لقاء شامل يضم كافة التنظيمات والقوى والفصائل الفلسطينية للتوقيع على اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني في القاهرة خلال الأيام القليلة القادمة.

وتؤكد مصر أن هذه التفاهات قد جاءت نتاجاً لتوافر الإرادة السياسية لإنهاء الانقسام وحرص الفصائل والقوى السياسية على طرح مبادرات ومقترحات وأفكار إيجابية تعكس الروح الوطنية الصادقة نحو استعادة وحدة الشعب والوطن.

### وثيقة رقم 93:

كلمة محمود عباس خلال لقائه وفد "مبادرة السلام الإسرائيلية" تناول فيها الوضع الأمني والسياسي والاستيطان<sup>93</sup>

28 نيسان/ أبريل 2011

قال الرئيس محمود عباس، اليوم الخميس إن مهام الحكومة الجديدة المنوي تشكيلها من الكفاءات الوطنية (تكنوقراط) عقب اتفاق حركتي حماس وفتح، هي التحضير للانتخابات القادمة، وإعادة إعمار قطاع غزة.

وأضاف سيادته، خلال لقائه وفد مبادرة السلام الإسرائيلية، بمقر الرئاسة في مدينة رام الله، ظهر اليوم الخميس، إن الشأن السياسي هو من اختصاص منظمة التحرير الفلسطينية ورئيسها، وليس من صلاحيات الحكومة.

وطالب الرئيس عباس، رئيس الوزراء الإسرائيلي نتيهاو بالاختيار بين السلام والاستيطان، وعدم التذرع بالاتفاق الذي تم بين حركتي فتح وحماس من أجل تحقيق الوحدة الوطنية.

وقال سيادته: "إننا نطالب الجانب الإسرائيلي بتجميد الاستيطان من أجل العودة إلى طاولة المفاوضات لتحقيق السلام"، مجدداً التأكيد على التزام السلطة الوطنية بخيار المفاوضات لحل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

وأضاف: "نستقبلكم في مقر الرئاسة بعدما سمعنا بمبادرتكم من أجل دفع عملية السلام إلى الأمام، ومن أجل دفع حل الدولتين إلى الأمام".

وقال السيد الرئيس: "أجرينا مفاوضات مع الحكومة السابقة والحالية، حول قضايا الحل النهائي، وبعد ذلك جاء الرئيس الأمريكي أوباما وقال إنه يجب على إسرائيل وقف الاستيطان، ومنذ ذلك الوقت والمفاوضات متوقفة".

وتابع: "دعينا إلى واشنطن في عام 2009 للتوصل إلى حل نهائي حول الحدود، والجانب الفلسطيني وافق".

وأشار سيادته إلى أن المفاوضات تطرقت إلى قضية الأمن، و”تم اقتراح وجود طرف ثالث، وذلك بالتشاور مع الأردن ومصر، وكان الاقتراح يتعلق بوجود قوات النيتو، وذلك لمساعدة الطرفين في حفظ الأمن“.

وقال سيادته: ”صحيح إننا لم نستطع التوصل إلى اتفاق شامل، ولكن استطعنا التوصل إلى تفاهات، وجاء نتياهو إلى رئاسة الحكومة وأصر على العودة إلى نقطة الصفر، وحاولنا إقناع نتياهو بضرورة وقف الاستيطان، ولكنه أصر على الاستمرار به، بحجة الحفاظ على الأمن“.

وأردف سيادته: ”اقترحنا أن يكون هناك طرف ثالث على الحدود، ولكن نتياهو رفض هذا الاقتراح، وطالب بوجود إسرائيلي في غور الأردن ومرتفعات الضفة الغربية“.

وقال: ”خيارنا هو المفاوضات، ولكن عندما أغلقت كل الأبواب أمامنا اتجهنا إلى الأمم المتحدة، وهذه لم تكن خطوة أحادية الجانب، لأننا لم نذهب بمفردنا بل ذهبنا بدعم دولي، والأمم المتحدة لم تكن غاية بل كانت وسيلة، وسنبقى متمسك بخيار المفاوضات“.

وأضاف سيادته: ”سنحافظ على الأمن، ولن نسمح لأحد المس به، وهناك سلطة واحدة وسلاح واحد، وسنعمل على زيادة النمو الاقتصادي لنكون جاهزين لاستحقاقات أيلول المقبل“.

وتابع أنه ”عندما ذهبنا إلى مجلس الأمن لوقف الاستيطان، استخدمنا الجمل التي قالها المسؤولون الأميركيون، ورغم ذلك استخدموا الفيتو ضد القرار“.

وقال إن ”حماس هي جزء من الشعب الفلسطيني، ونتياهو هو شريك، ولا نستطيع أن نختار بينهما كما طالب نتياهو“.

وبين أن إسرائيل استخدمت الانقسام كذريعة للتهرب من استحقاقات عملية السلام، وقال ”نحن نوافق على ما ورد في البيان الثلاثي الأوروبي والذي أصبح بياناً خماسياً، ليكون أساساً للمفاوضات بيننا وبين الجانب الإسرائيلي، وكان هناك اجتماع للجنة الرباعية في الخامس عشر من هذا الشهر، ولكن تم تأجيله إلى أجل غير مسمى، اللجنة الرباعية مفوضة من قبل المجتمع الدولي لإيجاد حلول للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، ونحن ننتظر أن يتخذوا قراراً“.

وقال سيادته: ”أظهرنا تعاطفاً مع عائلة الجندي جلعاد شاليط، عندما أسر، ولكن أيضاً نحن لدينا 8 آلاف أسير في سجون الاحتلال، منهم ما زال في سجون الاحتلال منذ أكثر من 30 عاماً، نريد أيضاً الإفراج عنهم، وكذلك الإفراج عن النساء والأطفال والأسرى المرضى“.

وتابع سيادته مخاطباً الوفد: ”نأمل أن تدفع مبادرتكم ومبادرة السلام العربية عملية السلام إلى الأمام، لنصل إلى نهاية سعيدة وفق حل الدولتين تقود على إقامة دولة فلسطينية مستقلة تعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل، وهذا كان هدفنا منذ البداية“.

وقال إنه ”منذ وقوع الانقسام الداخلي، ونحن والجامعة العربية ومصر نحاول أن نجد حلاً لهذا الانقسام، ومصر بذلت جهوداً كبيرة من أجل ذلك، وفي أكتوبر 2009 وقّعنا على الوثيقة المصرية، وكنا بانتظار أن توقع حماس عليها ولكنها في ذلك الوقت رفضت، ومنذ ذلك الوقت التقينا في دمشق وعمان والقاهرة وكانت هذه اللقاءات دون نتائج“.

وأضاف: "مبادرتي كانت تركز على نقطتين هما تشكيل حكومة كفاءات، تتولى إعادة إعمار قطاع غزة بعد العدوان الإسرائيلي الذي حدث عام 2008، والتحضير لانتخابات رئاسية وتشريعية ومجلس وطني، ولكن لم يصلنا رد رسمي من قبل حماس على المبادرة".

وقال السيد الرئيس: "بالأمس ذهب وفد من حماس إلى القاهرة ودعي وفدنا أيضاً، ووقعت حماس على الوثيقة المصرية لإقامة حكومة تكنوقراط وإجراء الانتخابات بعد عام من توقيع الاتفاقية".

وأضاف: "في حال انسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية فإن الدول العربية والإسلامية ستقيم علاقات مع إسرائيل وتتعترف بها حسب ما نصت عليه مبادرة السلام العربية".

## وثيقة رقم 94:

### محضر تفاهات المصالحة الوطنية حول منظمة التحرير الفلسطينية والانتخابات والأمن والحكومة<sup>94</sup>

29 نيسان / أبريل 2011

تحت رعاية مصرية اجتمع وفدا حركتي فتح وحماس بالقاهرة يوم 2011/4/27، لبحث القضايا الخاصة بإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة، وعلى رأسها الملاحظات الخاصة بما ورد باتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني لعام 2009.

اتفق الطرفان على أن تكون التفاهات التي تمت بشأن هذه الملاحظات خلال المباحثات ملزمة للطرفين عند تطبيق اتفاق الوفاق الوطني الفلسطيني.

تتمثل التفاهات التي اتفقت عليها حركتا فتح وحماس في الآتي:

1- الانتخابات

أ- لجنة الانتخابات:

اتفق الطرفان، فتح وحماس، على تحديد أسماء أعضاء لجنة الانتخابات المركزية بالاتفاق مع الفصائل الفلسطينية، على أن ترفع للرئيس الفلسطيني ليصدر مرسوماً بتشكيل هذه اللجنة.

ب- محكمة الانتخابات:

اتفق الطرفان، فتح وحماس، على ترشيح ما لا يزيد عن (12) من القضاة لعضوية محكمة الانتخابات، على أن ترفع إلى الرئيس الفلسطيني لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتشكيلها بالاتفاق مع الفصائل الفلسطينية.

ج- توقيت الانتخابات:

تجري الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني الفلسطيني متزامنة بعد عام من تاريخ توقيع اتفاقية الوفاق الوطني، من جانب الفصائل والقوى الفلسطينية.